طئة :

تعكف وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية على الشروع في إطلاق استبيان في مجال الديمقراطية التشاركية، و ذلك بهدف رصد مختلف الآراء و الاقتراحات لدى المواطنين و الجماعات المحلية و فعاليات المجتمع المدني و المنتخبين و المتعاملين الاقتصاديين العموميين و الخواص، و كذا تعزيز كل مسعى يبادر به في سياق وضع استراتيجية قطاعية وفق أسس صلبة و ملائمة.

يندرج هذا الاستبيان في إطار التحضير لوضع استراتيجية قطاعية في مجال الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، التي تبادر بها وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية، فضلا عن استحداث إطار تنظيمي شامل يحدد كيفيات سير و تنظيم الهيئات التشاركية المحلية، على غرار، لجان المدينة و المجالس الاستشارية على مستوى المحلي، و ذلك طبقا لأسس الديمقراطية التشاركية المكرسة بموجب الأحكام الدستورية و القانونية ساري العمل بها.

تهدف الإستمارة الإستبيانية إلى رصد مختلف أشكال و أنماط المشاركة، و تقييم مختلف الفرص، و التحديات و الاقتراحات في مجال مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية المحلية، التي يبديها مختلف الفاعلين المحليين على مستوى الجماعات المحلية.

هذه الوثيق موجهة، أساسا، إلى كل المواطنين الجزائريين البالغين 18 سنة فما فوق، مع التركيز على بعض الفئات ذات الصلة بالديمقراطية التشاركية، على غرار المنخرطين في الحركة الجمعوية، و المتعاملين الاقتصاديين و المنتخبين بصفة أساسية، و الأخذ بعين الاعتبار الوضعية الاجتماعية و المهنية و كذا المستوى التعليمي للعينات الإحصائية.

تحتوي هذه الاستمارة على سبعة و عشرون (27) سؤالا، تتوافق مع ستة (06) محاور أساسية، متعلقة بما يلي:

- **المحور الأول : البيانات الشخصية: الجنس، الإقامة، الصفة، الوضعية الاجتماعية و المستوى التعليمي،**
- **المحور الثاني : الانخراط في تنظيمات تمثلية و/أو تشاركية،**
- **المحور الثالث : الاهتمامات و دوافع المشاركة،**
- **المحور الرابع : آليات الإعلام و الاستشارة،**
- **المحور الخامس: المشاركة في تسيير الشؤون العمومية المحلية،**
- **المحور السادس : آليات تفعيل المشاركة، الفرص و التحديات،**

بمشاركتكم في هذا الاستبيان، فأنتم توافقون على إعطاء الإجابات على الأسئلة الواردة. إن مشاركتكم في الاستبيان طوعية و يمكنكم التوقف و الانسحاب في أي وقت و من دون إبداء أي مبرر، و سيتم تحليل و معالجة المعلومات التي تقدمونها بسرية تامة، بحيث لن يسمح بنشر أو مشاركة أي معلومة شخصية تكشف عن هويتكم لا أثناء معالجة البيانات ولا في نتائج الاستبيان، و ذلك طبقا للقانون رقم 18 ـ 07 ساري العمل به، و المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

كما سيتم معالجة المعلومات المحصلة في الاستبيان في إطار التحضير لإعداد الاستراتيجية القطاعية في مجال الديمقراطية التشاركية و كذا لأغراض التحليل و البحث، يمكن مشاركة نتائج الاستبيان مع المجتمع المدني و مؤسسات و هيئات الدولة و مراكز البحث و الجامعات، هذه النتائج ستساعد مستقبلا في توجيه المبادرات و المناقشات البناءة في هذا المجال.